

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، حسين السكران

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠١٥/٨١٠

المميز :- النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٤/١٤٨٠) تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ والمتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (١/٣٠٥/ب) من قانون العقوبات وإدانته بالجنحة بوصفها المعدل والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية:-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة من جناية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء العام إذ إن البيانات المقدمة من النيابة العامة تثبت بأن المميز ضده قد قام بوضع يده على صدر المجني عليها من تحت الملابس والتحسيس على جسمها وكان على محكمة الجنايات الكبرى استناداً لذلك تجريم المميز ضده بالجناية المسندة إليه .

٢- وبالتناوب فإن الأساس الذي اعتمدته محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة من جنائية هناك العرض إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء كان بالاستناد إلى أن المميز ضده لم يلمس نثيبي المجني عليها إلا أن ما توصلت إليه المحكمة من نتيجة مخالف لأحكام القانون كون الأفعال بعدها الأدنى تشكل شروع بهتك العرض وفق أحكام المادتين (٢٩٧ و ٧٠) من قانون العقوبات .

٣- القرار المميز مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والفساد في الاستدلال.

وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ وبكتابه رقم (٥٨١/٢٠١٥/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم :-

إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جرم :-
- جنائية هناك العرض بحدود المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً غيابياً قابلاً لإعادة المحاكمة في القضية رقم (٢٠١٤/١٢١٤) تاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ توصلت فيه إلى تجريم المتهم بجنائية هناك العرض والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم.

وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٨ ورد كتاب إدارة التنفيذ القضائي المتضمن توديع المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى حيث قررت إلغاء الحكم الغيابي

المشار إليه أعلاه وكافة الإجراءات وإجراء محاكمته وفق الأصول العادية.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وجاهياً بحق المتهم وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً في القضية رقم (٢٠١٤/١٤٨٠) تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-
 بحدود الساعة الثانية من فجر يوم ٢٠١٤/٧/٣٠ قام المتهم المميز بفتح شباك الغرفة الخارجية التي تنام فيها المجني عليها وسريها العلوي يقع بمحاذاة الشباك الذي ليس له شبك حماية وأدخل نصف جسمه منه واستغل استغراقها في النوم وقام بوضع يده على جسم المجني عليها من جهة صدرها من فوق ثديها وبالقرب من كنفها ورقبتها فاستيقظت وقامت بالصراخ ولاذ هو بالفرار كما استيقظت زميلتها في الغرفة وقامت بإغلاق الشباك وتوجهتا إلى صاحب العمل وأخبرتا بما حصل معهما وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

ويتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :-

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنابة هناك العرض بحدود المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات إلى جنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (٣٠٥/١/ب) من القانون ذاته .
- ٢- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم المميز بجنحة المداعبة المنافية للحياء بحدود المادة (٣٠٥/١/ب) من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتضِ النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً .

وعن أسباب التمييز :-

وعن السببين الأول والثاني :-

وفي ذلك نجد إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن الفارق بين جريمة هناك العرض والفعل المنافٍ للحياء أي مقدار الفحش الناتج عن تصرفات وأفعال الجاني فإذا استطالت

إلى مواقع الحياء التي يحرص كل إنسان على سترها وصونها فهي هناك العرض ويعود درجة المساس بعورة المجني عليه إلى محكمة الموضوع التي تحتكم إلى المنطق القانوني والعرف الاجتماعي وظروف وملابسات الواقعة.

وحيث إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم المميز وهي قيامه بوضع يده على جسمها من جهة صدرها من أعلى قرب كتفها وإن يده لم تلمس ثديها كما هو ثابت من أقوال المجني عليها فإن هذه الأفعال بقيت في درجة اللمس والمداعبة من غير مساس بالعورات فلا تعتبر جريمة هناك العرض وإنما هو عمل منافٍ للحياء كما انتهى إلى ذلك القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد هذين السببين .

وعن السبب الثالث :-

فقد اشتمل القرار المطعون فيه على علله وأسبابه بما يفي وأغراض المادة (٢٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية خلافاً لما جاء بهذا السبب مما يتعين رده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٩ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك